Lessons Learned From The ASEAN Experience And The Potential To Benefit From It In The Arab World.

Dr. Louay Sayouh[*]
Deema Ghanem[**]

(Received 8 / 10 / 2019. Accepted 5 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

The research sheds light on the success achieved by ASEAN countries, which can be considered as a role model, especially for the Arab countries. The study followed a combination of historical and descriptive analytical approaches to shed light on the experience of ASEAN and the analysis of numbers and data. Based on the above, the research dealt with the most important ideas that serve the subject according to the following:

1. ASEAN experience in agriculture.
2. ASEAN experience in industry.
3. ASEAN experience in the field of services (education).
4. ASEAN Strategy for 2020.

Keywords: ASEAN - Lessons learned in the Arab experience of ASEAN.

[*]**Associate Professor، Department Of Economics And Planning، Faculty Of Economics، Tishreen University، Latakia-Syria.**
[**]**Graduate Student (Master) - Department Of Economics And Planning Faculty Of Economics - Tishreen University – Latakia- Syria.**

الدروس المستفادة من تجربة الآسيان وإمكانية الاستفادة منها عربياً

لؤي صيّوح*

ديمة غانم**

(تاريخ الإيداع 8 / 10 / 2019. قُبِل للنشر في 5 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

يلقي البحث الضوء على النجاح الذي حققته دول الآسيان، حيث يمكن اعتبارها نموذجاً يحتذى به خاصة بالنسبة للدول العربية، ويهدف البحث إلى الحديث عن تجربة الآسيان في مجال الزراعة والصناعة والخدمات (التعليم)، وهل يمكن الاستفادة من هذه التجربة بالنسبة للدول العربية.

اتبعت الدراسة مزيج من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك لإلقاء الضوء على تجربة الآسيان وتحليل الأرقام والبيانات. وبناء على ما تقدم تناول البحث أهم الأفكار التي تخدم الموضوع وفقاً لما يأتي:

1. تجربة الآسيان في مجال الزراعة.
2. تجربة الآسيان في مجال الصناعة.
3. تجربة الآسيان في مجال الخدمات (التعليم).
4. استراتيجية الآسيان لعام 2020.

الكلمات المفتاحية: الآسيان– الدروس المستفادة عربياً من تجربة الآسيان.

* **أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.**

** **طالبة دراسات عليا(ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.**

مقدمة:

لقد نجحت دول آسيا في تطوير اقتصاداتها نجاحاً ملفتاً للانتباه ، وقد انطلق هذا التطور بما يعرف بمجموعة النمور (هونغ كونغ ، تايوان ، كوريا الجنوبية وسنغافورة) ما حدى بها لتلعب دوراً فعالاً في ميزان المبادلات التجارية الدولية، لتتاح الفرصة لإقامة تكتلات اقليمية مهمة في المنطقة لعل أبرزها مجموعة دول جنوب شرق آسيا – الآسيان (إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، كمبوديا، ميانمار) والتي حققت تقدماً ملحوظاً في ظرف وجيز وجعلها من بين المجموعات الاقتصادية البارزة في العالم عموماً وفي القارة الآسيوية على وجه الخصوص ، والتي تسعى لتحقيق تكامل اقتصادي رصين بين دولها بما يتيح لها مسايرة متطلبات القرن الحادي والعشرين ومجابهة مختلف الأزمات العالمية وتسجيل صوتها بقوة في مختلف المحافل، لقد تباينت سياسات التنمية المتبعة في بلدان جنوب شرق آسيا من بلد لآخر وذلك نظراً للظروف الخاصة المتعلقة في كل بلد، لكن رغم هذا التباين هذه البلدان عملت على تضافر جهودها لتخرج لنا بهذه التجربة التنموية التي أدت لازدهار هذه المنطقة الآسيوية التي اشتركت بسمات عدة أدت إلى تسليط الضوء على هذه التجربة ونذكر منها : أن هذه البلدان انتقلت من الصناعات البسيطة الى الصناعات المتطورة مما ساهم في بناء هيكل انتاجي متقدم، حققت معدلات مرتفعة من الدخل القومي والاستثمار، وقامت فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي بمنحه مزايا أقل من المزايا التي تمنح للاستثمار المحلي وطبعاً هذه حالة فريدة على مستوى الدول النامية التي تحاول أن تجذب رؤوس الأموال من الخارج، وعملت هذه البلدان على تحسين جودة منتجاتها مما أدى لتطور كبير في صادراتها من السلع والخدمات، كما عملت على التخلص من التبعية التكنولوجية فبدأت بالتقليد ثم التعديل ثم التطوير كما قامت بالاهتمام بمجال البحث والتطوير، و قامت بالعناية بموضوع التعليم وتطوير رأس المال البشري الذي اعتبرته الأساس في عملية التنمية والنمو والنهوض بهذه البلدان، كما جعلت هذه البلدان للدولة دوراً بارزاً في قيادة النشاط الاقتصادي من خلال ثالوث (الدولة، المصارف، القطاع الخاص) وقامت بالتنسيق بين دور الدولة ودور السوق بحيث لا يتعارضا مع بعضهما هذا بالإضافة أن هذه البلدان اتبعت سياسات اقتصادية سليمة مكنتها من محاربة التضخم و تجنب الركود مما أدى لدخول سلعها للأسواق العالمية مما جعل لها مكانة تنافسية على مستوى العالم.

مشكلة البحث:

انطلقت المشكلة الرئيسية للبحث من حيث أن دول رابطة جنوب شرق آسيا استطاعت تحقيق تكامل متين يحظى باهتمام المجتمع الدولي على الرغم من الاختلاف بين اقتصاديات هذه الدول، بينما تتمتع الدول العربية بميزات اقتصادية وجغرافية وتشابه فيما بينها، هذه الميزات قادرة على جعلها من أقوى التكتلات التي يمكن أن توجد، إلا أنها لم تستطع تحقيق التعاون العربي الناجح الذي يؤدي إلى تنمية اقتصادية وتكامل مثل دول جنوب شرق آسيا، لهذا تفرع عن هذه المشكلة الرئيسية التساؤلات التالية:

- هل أثرت تجربة التكامل الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات عربياً؟
- هل تؤثر هذه التجربة على قطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات عربياً؟

أهمية البحث وأهدافه:

أولاً: أهمية البحث:

انطلقت أهمية البحث في تسليط الضوء على تجربة الآسيان والنجاح الذي حققته مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) التي نالت اهتمام العالم، حيث يمكن اعتبارها نموذجاً يحتذى به خاصة بالنسبة للدول العربية. حيث تعود أهمية البحث إلى أن هذا الموضوع يمكن إسقاط تجربته على الدول العربية لكي تقف موقف محفز من أجل تعاونها من جهة، ومن جهة أخرى لكي تقوم بتنمية اقتصاداتها بحيث تستطيع مواجهة التحديات على الساحة الدولية.

ثانياً: الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. بيان الدروس المستفادة عربياً من تجربة الآسيان في قطاع الزراعة.
2. بيان الدروس المستفادة عربياً من تجربة الآسيان في قطاع الصناعة.
3. بيان الدروس المستفادة من تجربة الآسيان في قطاع الخدمات.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في البحث على المنهج التاريخي الذي يستخدم في الحصول على المعرفة باستخدام الماضي واستناداً إلى هذا المنهج سنلقي الضوء على تجربة الآسيان. أيضا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأرقام والبيانات وإبراز أهميتها.

الدراسات السابقة:

1) دراسة عواد الشرعة، علي، (1999)، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانية الاستفادة منها.

هدف هذا البحث إلى دراسة تجربة الآسيان من الناحية السياسية والاقتصادية، مع تحليل المعطيات المتعلقة بهذا التنظيم وصولا إلى استشراف مستقبل الآسيان في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية، وأيضا التعرف على إمكانات الاستفادة من هذه التجربة في الواقع العربي من خلال رؤية مقارنة بين مسار ومالها من الخبرة العربية وخبرة الآسيان في مجال التعاون الإقليمي.

2) دراسة (علي، خالفي)، (عبد الوهاب، رميدي) ، 2008 ، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة.

هدفت الدراسة إلى استعراض تجربة الآسيان في تطوير اقتصاداتها، واستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية لها، والبحث في القمم التي قامت بها الرابطة.

3) دراسة العاقر، جمال الدين، (2014)، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة للبحث في دور التكتل الإقليمي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة التكاملية.

4) Regional Integration and Inclusive Development: Lessons from Asean Experience. Lim, Hank Giokhay; Yi-Xun, Kester Tay (2008).

التكامل الإقليمي والتنمية الشاملة: دروس من تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في التجربة من خلال فحص نقاط القوة وتقييمها ونقاط الضعف الترتيبات الاقتصادية ذات الصلة بالرابطة.

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بما يلي:

- في هذا البحث سنقوم بإسقاط تجربة دول جنوب شرق آسيا على الدول العربية ومعرفة ما إذا كان هناك إمكانية للاستفادة منها في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات.

محاور الدراسة:

المحور الأول: تجربة الآسيان في مجال الزراعة.

أولاً: الزراعة لدى الآسيان.

ثانياً: الدروس المستفادة عربياً.

المحور الثاني: تجربة الآسيان في مجال الصناعة.

أولاً: الصناعة لدى الآسيان.

ثانياً: الدروس المستفادة عربياً.

المحور الثالث: تجربة الآسيان في مجال قطاع الخدمات (التعليم).

أولاً: التعليم

ثانياً: الدروس المستفادة عربياً.

المحور الأول: تجربة الآسيان في مجال الزراعة.

أولاً: الزراعة لدى الآسيان.

إن دول جنوب شرق آسيا عزمت على تطوير اقتصاديات بلدانها بالاعتماد على تطوير قطاعات كل بلد بهدف تحسين مستوى معيشة كل بلد وتحقيق النمو والتنمية وبهدف مواجهة التغيرات الدولية كدولة واحدة واعتمدت هذه الدول على مبدأ أنه لا يمكن لأي بلد التخلص من الفقر دون زيادة الإنتاجية الزراعية في قطاعها الزراعي. حيث قامت هذه الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تساهم في تطوير هذا القطاع على الرغم من اختلاف ظروف كل دولة منها فيما يتعلق بالزراعة حيث أنه توجهت التدفقات الاستثمارية لهذا القطاع فقامت الدولة بوضع سياسات عامة لتوجيه هذه التدفقات حرصاً منها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والمواد الأولية التي يمكن أن تدخل في بعض الصناعات مثل المطاط والنسيج وصناعة الزيوت النباتية[1]، وأيضا اتجهت لهذا القطاع عمليات مكننة كبيرة وفعلاً تم تحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل استراتيجية لبعض هذه الدول كالأرز في كل من تايلند وسنغافورة وماليزيا ، بالإضافة لقيام الحكومة بإصلاح الأراضي وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي وتم استخدام بذور و أسمدة ومعدات والات حديثة[2]. مثلاً إن قطاع الزراعة في ماليزيا قد حقق نجاح وذلك من خلال تحقيقه للاكتفاء الذاتي ومساهمته في دفع القطاعات الأخرى نحو التقدم والتنمية. حيث أن ماليزيا حققت الاكتفاء الذاتي في سلع كثيرة فمثلاً عام 2017 تم تغطية ما مجموعه 37 سلعة زراعية وسجل منها 16 سلعة محققة الاكتفاء الذاتي بنسبة 100%[3].

حرصت ماليزيا أن يكون القطاع الزراعي متطوراً ومتقدماً لأنه يعد أهم الركائز في دعم الاقتصاد المحلي لها، حيث يعود تاريخ الزراعة في ماليزيا إلى مئات السنين حيث قام الاستعمار البريطاني باستصلاح وإنشاء مزارع على مساحات

[1] Jong-who lee and changing rhec ، social impacts of the Asian crisis ، new york january ، 1999p10.
[2] Daily nation www.nation.co.ke (ayieko) 2018، مقال للخبير الاقتصادي
[3] موقع الآسيان الرسمي https://data.aseanstats.org/ www.asean.com

شاسعة من الأراضي الماليزية نظرا لما تتمتع به ماليزيا من تنوع في الموارد ومناخ استوائي حيث انتشرت مزارع المطاط وزيت النخيل والكاكاو والموز وجوز الهند والأناناس والفواكه والشاي والأعشاب والتوابل والحبوب وغيرها من المحاصيل الزراعية[1].

فمثلاً عام 2010 كانت الأراضي المستخدمة لإنتاج الحبوب (686,484) هكتار بينما أصبحت عام 2011 (697,275) هكتار بينما عام 2012 كانت (693,867) هكتار وعام 2013 (697,995).[2]

نلاحظ اهتمام الحكومة الماليزية بزيادة مساحة الأراضي المستخدمة في إنتاج الحبوب حرصاً منها على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ودفع عجلة الاقتصاد للأمام.

ثانياً: الدروس المستفادة عربياً.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة والحيوية التي تساهم في تطوير اقتصاد العديد من الدول العربية كما يساهم في إعالة عدد كبير من السكان بحيث يساهم بتشغيل أكثر من 27 مليون عامل أي حوالي 22,3% من إجمالي القوى العاملة.[3] لذلك لجأت الدول العربية لتنمية هذا القطاع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى خاصة أنها تمتلك مقومات وأسس لتلك التنمية، حيث أنه للزراعة أهمية كبيرة من ناحية أنها مصدر للغذاء والمواد الأولية كما أن لها دور في حل مشكلة العجز الغذائي التي تعاني منه الدول العربية. كما أن القطاع الزراعي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حيث بلغت نسبة مساهمته عام 2016 حوالي 142,1 مليار دولار أي بنسبة 6,1%. كما أنه أيضاً تختلف مساهمته في الناتج القومي الإجمالي من دولة لأخرى فهي ترتفع في بعض الدول مثل مصر والتي لا تزال تتصدر الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي وتبلغ نسبتها 33% ثم تليها السودان 16,2% والجزائر 11,5% والمغرب 9,6% والسعودية 9,5% وسوريا 8,7%[4]. ولكن بالرغم من هذا الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الزراعي إلا أن هذا الدور يظل محدوداً وضئيلاً وذلك بسبب عدم استغلال المساحات غير المزروعة أي أن هناك قلة في المساحة المزروعة وتدني بمستوى كفاءة وسائل الري، وعدم الاستفادة من البحوث العلمية في هذا المجال حيث شكل ذلك فجوة بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من ناحية ومن ناحية أخرى تدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في معظم الدول العربية. حيث شكلت مساحة الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي عام 2015 حوالي 60% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة. كما تقدر مساحة الأراضي التي تستغل بالزراعة في العالم العربي نحو 5% فقط من إجمالي المساحة المتوفرة والتي تصل إلى 200 مليون هكتار وذلك حسب ما كشفه محمد بن عبيد المزروعي رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والتي تأسست عام 1977 بمساهمة 21 دولة عربية وتتخذ من الخرطوم مقراً لها. وفي هذا الإطار قامت الدول العربية في سبعينيات القرن الماضي بإطلاق شعار " السودان سلة غذاء العالم " لتأمين الغذاء العربي بالرغم من ذلك لم تتمكن السودان من تحقيق هذا الهدف وذلك بسبب ضعف البنى التحتية وعدم توفر المال اللازم للاستثمار الزراعي، فنلاحظ هنا أن الدول العربية والسودان لم تتصرف فعلياً للقضاء على هذه المشكلة وتحقيق الهدف المنشود.

تمتاز الدول العربية بتوفر الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية التي تساعدها على تنمية القطاع الزراعي وذلك بتكاتف هذه الدول لتحقيق المشروع التكاملي الذي سيساعدها على تطوير اقتصاداتها وتحقيق الرفاهية، وهذه الموار ما يلي: الأراضي الزراعية والغابات والموارد المائية، يمكن القول إن الدول العربية تمتلك المقومات التي تمكنها من تنمية

[1] صادق إسماعيل، محمد (2014) التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية ط1 ص7.

[2] قاعدة بيانات البنك الدولي 2013

[3] القزويني، علي (2004) التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الجزء الأول، ليبيا منشورات أكاديمية الدراسات العليا.

[4] عبد الأمير عذاب، هبة (2017) التنمية الزراعية في الوطن العربي رسالة ماجستير في آداب الجغرافية العراق جامعة القادسية ص 8.

قطاعها الزراعي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام رغم ذلك لم تتمكن هذه الدول من تنفيذ السياسات التي طرحتها ولا التقيد بالإجراءات اللازمة لتطوير هذا القطاع. والدروس التي يمكن الاستفادة منها من تجربة دول جنوب شرق آسيا نلاحظ ان هذه الدول اعتبرت أن القطاع الزراعي يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو والتنمية وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي. كما اعتمدت على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والمواد الأولية التي يمكن أن تدخل في بعض الصناعات مثل المطاط والنسيج وصناعة الزيوت النباتية. أيضاً اعتمدت على توجيه الاستثمارات لهذا القطاع واعتمدت على مكننة هذا القطاع وبسبب هذه المكننة تم تحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل استراتيجية كالأرز. أيضاً قامت الحكومة بإصلاح الأراضي وتقديم الخدمات التي تمثلت بالإرشاد الزراعي وتم استخدام بذور ومعدات وآلات حديثة وتم تكثيف استغلال الأراضي الصالحة للزراعة وتحسين أساليب الزراعة. كما قامت دول جنوب شرق آسيا بإنشاء هيئة خاصة (فاما) لرصد ومتابعة وتطوير الأنشطة الزراعية والمنتجات الزراعية. كما سمحت هذه الدول للقطاع الخاص بدعم القطاع الزراعي حيث تم إنشاء مشاريع متوسطة وطويلة الأجل مثل إنشاء مصانع التكنلوجيا الزراعية.

نلاحظ أنه كان لدول جنوب شرق آسيا النية لتطوير هذا القطاع على عكس الدول العربية التي وضعت سياسات وإجراءات دون أن تلتزم بها.

المحور الثاني: تجربة الآسيان في مجال الصناعة.

أولاً: الصناعة لدى الآسيان.

عملت دول جنوب شرق آسيا على الاهتمام بقطاع الصناعة وتطويره لدفع عملية التنمية للأمام حيث وضعت هذه الدول قوانين مرنة بشأن العمل والضرائب والبيئة وكان هدفها الرئيسي هو توسيع العمليات الصناعية وزيادة الإنتاج من أجل زيادة السلع في الأسواق المحلية والعالمية. حيث ساهم هذا القطاع في زيادة نسبة الصادرات ونسبة الناتج المحلي الإجمالي وخلق القيم المضافة في اقتصادات هذه الدول. ولكن لم يكن الأمر بهذه السهولة فقد مر هذا القطاع بمراحل تطور عديدة وصولاً إلى التصنيع الثقيل فقد عمدت هذه الدول إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في هذا القطاع و زادت معدلات النمو في هذا القطاع بسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الميزة النسبية التي تتمتع فيها هذه الدول ألا وهي انخفاض تكاليف الإنتاج وانخفاض أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار كان سبب كبير لجذب المستثمرين الأجانب لانخفاض بعض التكاليف مثل الأجور وتكاليف الإدارة الأخرى التي سيدفعها هذا المستثمر عندما تقيم بالعملة الأجنبية بالإضافة لإتباع هذه الدول مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بفرض القيود وخاصة الجمركية منها لكي تحمي صناعاتها الوطنية الناشئة حيث مكنها هذا الأمر من تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الدول في مجال إنتاج السلع النهائية وعدم اعتمادها على الاستيراد من الخارج وأيضاً كان للدولة دوراً كبير في تطوير هذا القطاع حيث عمدت إلى تحديد الصناعات التي لديها إمكانية عالية للنمو وقدمت لها الدعم اللازم لهذه العملية، و كانت السياسة كالتالي اعتمدت البلدان على تطوير الصناعات الأقل طلباً كصناعة السلع المعمرة ثم انتقلت إلى صناعة المدخلات الوسيطة ثم انتقلت إلى الصناعات الأكثر طلباً كالصناعات الإلكترونية التي بلغت نسبتها 51 % من الناتج الصناعي والصناعات الكيماوية بنسبة 21% والصناعات الهندسية بنسبة 11% والصناعات التقليدية بنسبة 17%.[1] فمثلاً سنغافورة كانت عبارة عن جزيرة صغيرة معدومة الموارد الطبيعية يقطنها غالبية أمية من السكان هذا فضلاً على أنها كانت أحد الموانئ التابعة لبريطانيا وفيها قاعدتان عسكريتان[2] هذا

[1] جواد، عبد الوهاب محمد 2007 النموذج التنموي الاسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ص106.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني فلسطين – تقرير حول البعثة الصناعية إلى سنغافورة 2016 ص4.

بالإضافة للبنية التحتية المتخلفة ونظامها التعليمي الفاشل لكن اصرار هذه الدولة على التغير وتحقيق التنمية والنمو في كافة القطاعات قامت سنغافورة باتخاذ اجراءات وسياسات حولتها من دولة فقيرة إلى دولة تضاهي الدول الصناعية المتقدمة وذلك بالاعتماد على تنفيذ السياسات التي وضعتها وتفعيلها لدور الحكومة هي كان مبدأها ان القيادة هي المفتاح تضع خطط طويلة الامد محددة الاتجاهات ويجب ان يشارك الجميع بتحقيقها كما أنها حاربت الفساد بالإضافة لاستغلالها لبعض العوامل المحلية لديها منها العوامل الطبيعية ومصادر الطاقة والبنية التحتية الاجتماعية[1].

ويمكن تلخيص أهم المبادئ السياسة الصناعية التي اتبعتها سنغافورة[2]:

- عملت سنغافورة على تأمين بيئة تحتية مناسبة للنشاط الصناعي كما قامت بفرض رقابة صارمة على المدخلات والمخرجات.
- عملت الحكومة السنغافورية على الاهتمام بالمنشآت الصناعية كما أولت اهتمام بالمنشآت الصناعية الجديدة عن طريق الاهتمام بالمنتجين الجدد.
- اهتمت سنغافورة بتطوير وتأهيل العمالة لجذب الاستثمارات الأجنبية لزيادة عدد المنشآت وتطوير القطاع الصناعي.
- وضع نظام ضريبي مناسب للاستثمار.
- اعتمدت شعار التصنيع والتصدير.
- اهتمت بالبحث العلمي والتطوير.

فنلاحظ كيف ان سنغافورة تحولت من جزيرة فقيرة قليلة الموارد إلى دولة أصبحت تنافس الدول الصناعية المتطورة وذلك خلال 50 عام من الجهد والإرادة الجادة في التقدم والتخلص من التبعية وبالاعتماد الكبير على تطوير وتأهيل أفرادها كل هذا ساعدها في التقدم نحو الأفضل.

ثانياً: الدروس المستفادة عربياً.

مما لا شك فيه أن تطور القطاع الصناعي في أي دولة ومقدار ما يساهم في الناتج المحلي الإجمالي سيساهم في عملية التطور الاقتصادي لهذه الدولة، حيث يجب على الدول العربية أن تعطي اهتماماً بعملية تطوير هذا القطاع كما فعلت الدول المتقدمة باعتباره الأداة الفعالة لتطوير اقتصاديات هذه الدول على المستوى الوطني والدولي ودفع عجلة التنمية للأمام، لكن في الحقيقة إن الصناعة العربية تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق نمو الصناعة العربية وتحقيق التعاون الصناعي العربي لمواجه التغيرات الدولية وتحقيق المشروع التكاملي. بشكل عام تتسم الصناعات العربية بضعف التشابك مع القطاعات الأخرى لأن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تصل إلى إقامة علاقة تبادلية بين الصناعات القائمة من ناحية، وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية ثانية، مما أثر سلباً على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العربي وحد من قدرته على دفع عملية التنمية على المستوى الوطني والدولي. ورغم الدور المهم للقطاع الصناعي تعاني الصناعة العربية من العديد من المعوقات والصعوبات في الرؤى والسياسات بعيدة المدى وفي الأداء والتنظيم المؤسسي وفي كفاءة قوة العمل والمستويات المنخفضة من الإنتاجية وعدم تنفيذ السياسات التي تضعها الدول والتبعية للخارج وخاصة من ناحية الديون بالإضافة لمحدودية الأسواق الوطنية والبنى الأساسية اللازمة للصناعة. لكن رغم ذلك حافظ القطاع الصناعي على دوره المحوري في الاقتصاد العربي بعد ارتفاع معدل نمو قطاع

[1] مصطفى، ممدوح محمد -2004. جامعة عين شمس - استراتيجية توطين الصناعات في مصر دراسة حالة اقليم جنوب الصعيد رسالة دكتوراه ص34.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني فلسطين – تقرير حول البعثة الصناعية إلى سنغافورة 2016

الصناعات الاستخراجية في الدول العربية وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث سجل الناتج الصناعي عام 2017 نمواً إيجابياً حوالي 14% حيث ارتفع من 691.6 مليار دولار عام 2016 إلى 787.8 مليار دولار عام 2017. ويعود سبب هذا التحسن في الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام. وساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 31.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2107.توزعت بين 21.7% للصناعات الاستخراجية و10.2% للصناعات التحويلية. أيضاً ساهم القطاع الصناعي العربي في توفير فرص العمل لحوالي 17.7% من إجمالي القوى العاملة. وفي نفس العام تحسنت معدلات التنمية والتجارة الخارجية والدخل القومي كما بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي عام 2017 2081 دولار مقارنةً مع عام 2016 بحوالي 1710 دولار. بالنسبة للصناعات الاستخراجية العربية فقد حققت نتائج هامة عام 2017 فقد بلغ الإنتاج العربي من النفط 24.4 مليون/برميل في اليوم، وبالنسبة للغاز الطبيعي بلغ حوالي 579.8 مليار متر مكعب. وبالمقابل شهدت الصناعات التحويلية العربية نمواً طفيفاً بحوالي 0.5%[1]. ويمكن القول أنه بالنسبة للدروس التي يمكن الاستفادة منها من دول جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، هذه الدول اهتمت بالقطاع الصناعي وأعطته أولوية في التطوير حيث وضعت قوانين مرنة بشأن العمل والضرائب والبيئة وكان الهدف من ذلك توسيع العمليات الصناعية، كما زادت الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة حيث أنه باهتمامها بالاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت لديها معدلات النمو في هذا القطاع وذلك بسبب الميزة النسبية التي تتمتع بها هذه الدول وهي انخفاض تكاليف الإنتاج وانخفاض أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار، كما أن هذه الدول اهتمت في تطوير هذا القطاع بشكل جديَ حيث حددت الصناعات التي لديها إمكانية عالية للنمو وقدمت لها الدعم اللازم لهذه العملية، كانت السياسة كالتالي اعتمدت البلدان على تطوير الصناعات الأقل طلباً كصناعة السلع المعمرة ثم انتقلت إلى صناعة المدخلات الوسيطة ثم انتقلت إلى الصناعات الأكثر طلباً كالصناعات الإلكترونية. أيضاً قامت كل دولة من دول الآسيان باستغلالها لبعض العوامل المحلية لديها لتطوير هذا القطاع حيث بدأت تماماً من الصفر باعتمادها على العوامل الطبيعية مثل أن أرض بعض دولها سهلية منبسطة وهذا يسمح لقيام الأنشطة الصناعية بالإضافة لكثرة الأمطار والعوامل المناخية التي تساعدها لتحسين نشاطها الزراعي للمساعدة في تحسين النشاط الصناعي، كما أنها استغلت الموارد الطبيعية لديها التي تشتهر بها منها المطاط وجوز الهند لاستخدامها في النشاط الاقتصادي. أيضاً بعض دول الآسيان استغلت موقعها كمحاور للاتصال ووسائل النقل فمثلاً استغلت سنغافورة موقعها الاستراتيجي في مركز الطرق العالمية لتجارة البترول فقامت بإنشاء مصافي لتكرير البترول. اهتمت هذه الدول بالفرد وتدريبه لتعتمد عليه في عملية التطوير الصناعي. عملت هذه الدول على الاهتمام بالمنتجين الجدد ووضع نظام ضريبي مناسب للاستثمار. واعتمدت هذه الدول على شعار التصنيع والتصدير هذا بالإضافة للاهتمام بالبحث العلمي الذي يساهم في تطوير القطاع الصناعي.

المحور الثالث: تجربة الآسيان في مجال قطاع الخدمات.

أولاً: قطاع الخدمات (التعليم) لدى الآسيان.

قطاع الخدمات لدى دول جنوب شرق آسيا من القطاعات الرئيسية التي تساهم في عملية التنمية حيث يندرج تحت هذا القطاع (قطاع الخدمات المالية والمصرفية، النقل بنوعيه الجوي والبحري، الاتصالات، السياحة، الصحة، التعليم،

[1] تقرير صندوق النقد العربي الفصل الرابع الصناعة 2017ص67، www.amf.org

إضافة للخدمات الاجتماعية التي تقدم للسكان) حظي هذا القطاع باهتمام كبير من قبل دول جنوب شرق آسيا ويساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.[1]

إن دول جنوب شرق آسيا عملت على تطوير قدرات الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية لتكون البداية في تحقيق التنمية المنشودة. لذلك سنعرض في هذا المبحث الطريق الذي اتبعته هذه الدول لتطوير قطاع التعليم الذي اعتبرته البداية وحجر الأساس في عملية التنمية بحيث يتشابك هذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل التنمية في هذه الدول والوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.

ومن هذه الدول ماليزيا التي انطلقت من نقطة ان الاقتصاد الماليزي قائم بالأساس على الفرد ولأجله، لذلك كان هناك نوع من التكامل بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، حيث عزز نجاح اقتصادها تمتع الفرد الماليزي بالرفاهية المعيشية هذا من جهة ومن جهة أخرى عزز إرادته نحو العمل والتقديم أكثر لإنتاجية أكبر. إن ماليزيا بدأت بوضع سياسات متينة لبناء المنظومة التعليمية وتبنت مناهج علمية تواكب توجهات طموحات الدولة، هذا كله لأنه كان لدى ماليزيا دافع التحول من الاقتصاد المعتمد على الزراعة إلى الاقتصاد المعتمد على الصناعة رغبةً منها في الوصول إلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة. وتخصص الدولة للتعليم 18 % تقريباً من الميزانية القومية، التي تشكل 6 %تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي[2].

تميزت ماليزيا بالتخطيط والعمل الدؤوب لكل ما من شأنه النهوض بالتعليم، حيث وضعت خطة شاملة للنهوض بالتعليم، وحدد عام 2020 م أمداً للتقدم لتصبح ماليزيا إحدى البلدان المتقدمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ورفعت الوزارة شعاراً مميزاً يدركه جميع المعنيين بالتربية وعنوانه (العمل الفاعل والسريع)، كما وضعت نظام إجرائي واضح الملامح في المدارس يدركه كل من له علاقة بالتربية بما في ذلك أولياء الأمور ، كما تصدر في أدلة المدارس وواجهاتها الشعارات التي تسعى إلى تحقيقها وهي الرؤية والأهداف الخاصة ، والهدف العام ، والرسالة أو المهمة ، والوظائف والأدوار .[3]

استهدفت السياسة التعليمية في ماليزيا ما يأتي[4]:

1. تربية الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب تربية جيدة إذ يكون سكان البلاد أمة واحدة وشعباً واحداً.
2. العناية بالتعليم الابتدائي وتعميمه ورفع مستواه.
3. التوسع الكمي في مختلف المراحل التعليمية وتحسين نوعية التعليم.
4. الاهتمام بالتعليم الجامعي وإنشاء مؤسساته والتوسع فيها ورفع مستواه.
5. التوسع في التعليم الفني ومعاهد إعداد المعلمين بجميع أنواعها حتى تتوفر الأيدي العاملة المدربة في مختلف التخصصات.

أهم السياسات التي انتهجتها الحكومة الماليزية لتطوير قطاع التعليم:[5]

1) التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي.

[1]جواد، عبد الوهاب محمد 2007 النموذج التنموي الاسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد ص65.

[2] WWW.MOE.GOV.EG/CCIMD/PDF/EDUCATION-MALAYSIA.PDF

[3] WWW.MOE.GOV.EG/CCIMD/PDF/EDUCATION-MALAYSIA.PDF

[4]درج، علي أحمد 2015 التجربة التنموية الماليزية وإمكانية الاستفادة منها عربياً. مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد3 المجلد 23

[5]المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 3 ، 2017 ، مقالة بعنوان التجربة الماليزية في التنمية المستدامة استثمار في الفرد وتوفير للقدرات ص8.

2) الاهتمام بتعليم المرأة.
3) الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة.
4) الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) وتركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.
5) توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية.
6) العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين.
7) التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.
8) توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد والربط بين التعليم وأنشطة البحوث.
9) الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة.

ثانياً: الدروس المستفادة عربياً.

قطاع الخدمات من القطاعات الرئيسية المهمة في عملية التنمية بالنسبة للدول العربية وفي هذا المبحث سوف نتخصص بذكر خدمات قطاع التعليم بالنسبة للدول العربية حيث أن هذه الدول خطت خطوات واسعة في هذا المجال ومع ذلك فإن الإنجاز التعليمي في هذه الدول كان متواضعاً. يعاني التعليم في العالم العربي من أزمة غاية في الخطورة، وهي في الحقيقة ليست خطرة فقط، ولكنها مزمنة أيضاً ويصعب حلُّها، بسبب تفشّي أسباب الأزمة وتوغُّلها في كل المؤسسات العلمية الموجودة في كل الدول، أيضاً تعاني الدول العربية من العديد من المشكلات التي تتعلق بالتعليم حيث أن منظمة اليونسكو حددت تلك المشكلات من خلال برنامج التعليم في العالم العربي لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وقد وضع البرنامج هذه المشكلات في تقريره الذي أوضح أن مشكلات التعليم في الوطن العربي تختلفُ من دولة لأخرى، فهناك فرقٌ بين دول الخليج والدول العربية الواقعة في قارة آسيا، والدول العربية الواقعة في إفريقيا، وفروق بين الدول الواقعة في شمال إفريقيا والدول الواقعة في الجنوب، تتمثل تلك الفروق في إمكانات تلك الدول المادية؛ فالوضع يختلف من دول لأخرى، وأن هذا يؤثر على جودة التعليم، وإن كثير من الدول العربية التي تملك المال قد أصبح هذا المال نقمة، لأن كثيراً من الدول العربية لا تهتم ببناء دول خاصة بها بل تهتم ببناء فروع للدول الغربية الأمريكية مثلاً، وبالتالي إذا نفد المال نفد التعليم، لأن التعليم في تلك الدول مرتبط بالمال، وهذه مشكلة كبيرة حيث أنه يجب استخدام هذا المال لتطوير قطاع التعليم الذي سيساهم في تنميتها وليس في تبعيتها. أيضاً هناك مشكلات أخرى تتمثل في سيطرة الطابع النظري على المناهج التعليمة والأساليب المتبعة في التعليم تقليدية وغير متطورة ويعتمدون بالإعطاء على التلقين المستمر وإهمال جانب التطبيق العملي لتلك المناهج بالإضافة إلى أن الطلاب لا يستفيدوا من المحتوى التعليمي المقدم لهم ويتخرجون وهم ليسوا على دراية بما يجب أن يفعلوه بعد التخرج.

وفيما يتعلق بالإنفاق أجمعت بعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية ومن ذلك تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "الطريق غير المسلوك"(إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وتقرير إحصائيات معهد اليونسكو للإحصاء، وقاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكراسات مرصد "ألكسو" (أبريل 2018). تجمع هذه التقارير الجادّة وغيرها، على أن النتائج المحققة للارتقاء إلى نظم تعليمية ذات جودة ومردودية عاليتين في أغلب البلاد العربية تبقى دون مستوى حجم الإنفاق المرتفع، والمخصصات الوطنية التي توجهها هذه الدول إلى قطاع التربية والتعليم.

إن التعليم العربي مازال متأخراً عن الدول الأخرى المتقدمة وكفاءته متدنية، كما أن التعليم لم يوفر القدرة على تنمية المجتمعات العربية وهذا دليل على أن الدول العربية بعيدة بل معزولة عن المعرفة والتقانة العالية ويعمها الجهل والتخلف. والنظم التعليمة في هذه الدول تعاني من انقسام ألا وهو أنه يوجد تعليم خاص مكلف وتعليم حكومي مجاني لكنه سيئ. لذلك على الدول العربية إعادة النظر فيما يخص قطاع التعليم والاهتمام برأس المال البشري الذي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية لهذه الدول والتكامل فيما بينها بتبادل المعرفة والبحث العلمي الفعال الذي يسهم في تنمية المجتمعات العربية وبذلك لن تكون تابعة للدول الأخرى المتقدمة بل ستكون هذه الدول العربية بموازاتها.

وهناك عشرة مبادئ نص عليها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 بخصوص تنمية هذا القطاع بحيث يكون محوره الإنسان وهذه المبادئ هي كالتالي:

1) التركيز على الفرد في العملية التربوية دون إلغاء الاهتمام بالعمل التعاوني، ويتفرع عن ذلك باحترام الكرامة الإنسانية للفرد.

2) تطوير أسلوب النقد البناء عند الأفراد بحيث يتعاملون مع مختلف المواقف والظواهر الاجتماعية بأسلوب عقلاني يهدف إلى التطوير.

3) الاهتمام بكل ما يثبته التحليل والبحث العلمي، وإعلاء قيمة الحوار الذي يمكن ان ينتهي بالاختلاف الخلاق بدلاً من الاتفاق الحتمي.

4) الاهتمام بالإبداع والمبدعين حيث تكمن القيمة الحقيقية لأي شيء في العمل الإنساني المبدع.

5) تنمية روح التحدي والمنافسة لدى الإنسان العربي ليكون قادراً على التنمية بالشكل الصحيح.

6) الاهتمام بالمراحل الأولى للتعليم أي الاهتمام بالأطفال في المراحل الابتدائية لأنهم سيكونون أساس المستقبل للتنمية.

7) الاهتمام بالإنسان المتعلم من جميع النواحي من ناحية حقوقه وتربيته وتغذيته باعتباره العنصر الأهم في عملية التنمية.

8) مساعدة الأطفال عل فهم ثقافتهم الخاصة بين الماضي والحاضر والانفتاح على الثقافات الأخرى والتعامل معها بإيجابية مما يساهم في ازدهار الثقافات.

9) يجب أن يتماشى العرب مع متطلبات العصر الذي يعيشون فيه وخاصة من ناحية العمل التربوي لأن هذا العصر محكوم بمبادئ علمية مثل مبدأ النظام ومبدأ الطريقة السليمة التي تؤدي لفهم سياقات السبب والنتيجة في تحليل وقوع الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

10) تدريب الأفراد على التحلي بالمرونة لمواجهة المستقبل بل والعمل على تشكيله.

هكذا نلاحظ من خلال هذه المبادئ كيف تم التركيز على العنصر البشري للقيام بالتنمية لذلك على الدول العربية أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى في الاهتمام برأس المال البشري لتحقيق التنمية والتكامل العربي الذي تطمح إليه.

ومن الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية من دول جنوب شرق آسيا ان الآسيان اهتموا بقطاع الخدمات لديهم حيث ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المجلي الإجمالي واندرج تحت هذا القطاع خدمات التعليم الذي تحدثنا عنه حيث أن الآسيان جعلوا لقطاع التعليم أهمية كبيرة لإيمانهم أن التعليم سوف يحقق ازدهار هذه الدول، فبدأت هذه الدول بتنمية قدرات الأفراد والاهتمام بهم لأنهم بمنظورهم هم البداية في تحقيق التنمية المنشودة، كما اعتبرت الآسيان أن الاقتصاد قائم بالأساس على الفرد ولأجله. كما بدأت هذه الدول بوضع سياسات متينة لبناء المنظومة التعليمية وتبنت مناهج علمية تواكب توجهات طموحات الدولة، هذا كله لأنه كان لديها دافع التحول من الاقتصاد المعتمد على الزراعة

إلى الاقتصاد المعتمد على الصناعة رغبة منها في الوصول إلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة. وأيضاً عملوا على الاهتمام بتعليم المرأة والاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) وتركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية بالإضافة لتوجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية والعناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد والربط بين التعليم وأنشطة البحوث والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة.

استراتيجية الآسيان لعام 2020:

مع اكتمال عضوية الرابطة حدثت نقطة التحول الثابتة بإقرار قمة 1997 غير الرسمية لوثيقة رؤية لعام 2020، تتضمن تطلع الرابطة لأن تكون منطقة سلام وحرية وحياد، تُزاول منها الموارد البشرية والطبيعية الغنية في التنمية والرفاهية التي تتحقق للجميع، وكمنبر تسوده الديمقراطية،[1] وإن تتحول إلى (مشاركة في التنمية الديناميكية) تنطوي على تكامل أوثق داخل الإقليم، وتحقق اندماج امتن وتكامل اقتصادي يضيق الفجوة بين مستويات التنمية للدول الأعضاء، مع التأكيد على بقاء نظام التبادل التجاري عادلاً ومنفتحاً، وبلوغ تنافسية عالمية، كما تعهدت بالعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بالتشاور الوثيق حول السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، وعلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين وذلك بإتباع (الاستراتيجيات) الآتية:[2]

1) تكثيف وتوسيع نطاق التعاون.

2) تجميع وتوسيع الروابط الاقليمية الخارجية.

3) تعزيز نظم التجارة متعددة الأطراف.

4) تعزيز دور قطاع الأعمال كمحرك للتنمية.

5) تشجيع قيام قطاع منشآت صغيرة ومتوسطة يساهم في التنمية الصناعية وكفاءة الإقليم.

6) تسريع حرية الانتقال للخدمات المهنية.

7) تشجيع وتحرير القطاع المالي وتوثيق التعاون بين أسواق النقد ورأس المال، وشؤون الضرائب والتأمين والجمارك.

8) التشاور حول المعلومات بإنشاء شبكة معلومات اقليمية ومراكز تمييز لنشر وإتاحة البيانات والمعلومات.

9) إقامة ترابط في مجال الطاقة ومرافق الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه وكفاءة وحفظ الطاقة وتنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ورفع درجة الأمن الغذائي والتنافسية العالمية في الغذاء ومنتجات الزراعة والغابات لتصبح الآسيان منتجاً رئيسياً فيها.

10) تطوير قطاع الغابات ليصبح نموذجاً في إدارتها، والمحافظة عليها والتنمية المتواصلة.

11) النهوض بالبنية الأساسية وشبكة النقل وتنسيق تكنولوجيا الاتصالات والطرق السريعة للمعلومات.

12) تنسيق نظم المواصفات لتسهيل التبادل التجاري مع مراعاة متطلبات الصحة والأمان والبيئة ومعالجة الفقر والتباينات الاقتصادية الاجتماعية والتنموية. أيضا النهوض بالإجراءات الجمركية، والنهوض بالاستثمارات في القطاع المعدني والتعاون مع الشركاء في تكنولوجياته.

[1] محمد صيّوح، لؤي (2018) التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية، سورية، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ص140.
[2] موقع أسيان الرسمي، www.asean.com.

الاستنتاجات و التوصيات:

1. رغم الاختلافات السياسية والعرقية والدينية لدول جنوب شرق آسيا إلا أنها تعمل على تكوين جماعة متماسكة لتطوير اقتصاداتها ومواجهة المنافسة الحادة الإقليمية والدولية لذلك سعت هذه الدول لتحقيق نوع من التعاون بين بلدانها في جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية).حيث أن النمور الاسيوية مختلفة من ناحية اقتصاداتها على عكس الدول العربية وإن الدول العربية تمتلك المقومات اللازمة للتكامل الاقتصادي كالموقع الاستراتيجي واتساع السوق العربية وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية وهذه المقومات لم تكن تمتلكها كلها دول الآسيان، لذلك يمكن الاستفادة من تجربة النمور الاسيوية في مشروع التكامل الاقتصادي العربي بأخذ بعض الدروس منها حيث أنه لا يمكن تطبيقها بحذافيرها نظراً لخصوصية كل بلد وجعل هذه الدروس بمثابة القوانين الأساسية لعملية التكامل الاقتصادي العربي.

2. بالنسبة للقطاع الصناعي اتبعت دول الآسيان مبدأ التصنيع والتصدير كما سعت الآسيان لتوسيع العمليات الصناعية وزيادة الإنتاج بوضع قوانين مرنة بشأن العمل والضرائب والبيئة وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة نظراً لما تتمتع به هذه الدول من ميزات نسبية كانخفاض تكاليف الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة. وكان لحكومات هذه الدول دوراً فعالاً حيث تم تنفيذ السياسات التي وضعتها الحكومة وأجبرت الحكومة الجميع على المشاركة في تحقيقها كما أن الحكومة حاربت الفساد بكل أشكاله. استغلت الآسيان العوامل المحلية لديها كالعوامل الطبيعية ووفرة الأيدي العاملة وموقعها الجغرافي لتنمية بعض الصناعات فيها بهدف تطوير القطاع الصناعي. كما استغلت دول الآسيان إنتاجها لبعض الموارد الطبيعية التي تشتهر بها كالمطاط وجوز الهند في النشاط الصناعي رغم فقرها بالموارد الطبيعية لكنها صنعت من القليل الكثير. لذلك حسب فرضية البحث تؤثر هذه التجربة على القطاع الصناعي خاصةً أن الدول العربية تمتلك المقومات اللازمة للإنتاج.

3. بالنسبة للقطاع الزراعي اعتمدت دول جنوب شرق آسيا على مبدأ أنه للتخلص من الفقر في أي بلد يجب زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي كما عزمت دول الآسيان على تطوير قطاعها الزراعي فقامت الحكومات بتنظيم التدفقات الاستثمارية المتجهة لهذا القطاع خاصة للزراعات التي تدخل في بعض الصناعات مثل المطاط والنسيج وصناعة الزيوت النباتية وقامت دول الآسيان بإصلاح الأراضي والاهتمام بها واستغلالها بشكل صحيح، واهتمت بتقديم خدمات الإرشاد الزراعي، كما تم استخدام بذور وأسمدة ومعدات وآلات حديثة. لذلك يمكن القول حسب فرضية البحث أنه يمكن أن تؤثر تجربة الآسيان من ناحية القطاع الزراعي على الدول العربية بأن تستفيد من الخطوط العريضة التي استخدمتها دول الآسيان حيث أن العرب يمتلكون مقومات تسمح لهم بالتكامل وتطوير القطاع الزراعي.

4. من ناحية قطاع الخدمات لعب قطاع خدمات التعليم دوراً مهماً في عملية تطوير دول الآسيان واعتبرت أن قطاع التعليم هو البداية وحجر الأساس في عملية تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى لكي تصل هذه الدول لمستوى الدول المتقدمة كما اهتمت هذه الدول بالفرد حيث أنها اعتمدت على مبدأ الاقتصاد قائم بالأساس على الفرد ولأجله. كما وضعت دول الآسيان سياسات متينة لبناء المنظومة التعليمية وتبنت مناهج علمية تواكب توجهاتها وطموحاتها واهتمت دول الآسيان بالبحث العلمي.

5. إن الدول العربية تعاني من أزمة مزمنة في قطاع التعليم حيث أن الدول العربية لم تعطي الأهمية للفرد كما فعلت دول الآسيان. ولم تهتم بالبحث العلمي، لذلك يمكن لتجربة الآسيان أن تؤثر على قطاع التعليم عربياً.

6. يمكن القول إن دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) قد وصلت إلى ما هي عليه بعد وضع سياسات اقتصادية واضحة والعمل الجاد على تنفيذها وجعل شعارها التصنيع والتصدير رغم الموارد القليلة التي كانت تملكها بالإضافة إلى أن

حكومات تلك الدول حرصت على الاستثمار في تطوير المواطن ورفع المستوى التعليمي والمعرفي ودعم مراكز البحوث العلمية ومن ثم عكسه بشكل أوسع على المجتمع والدولة وعلى عملية الإنتاج وتطوير الصناعة والحياة العامة في دول النمور الاسيوية التي أصرت على التكامل مع بعضها لمواجهة التحديات الدولية لتنافس الدول المتقدمة

التوصيات:

1 لا يكفي ان تتبنى الحكومات العربية السياسات المتعلقة بتطوير القطاعات الاقتصادية بل يجب التقيد بها والعمل الجاد على تنفيذها. والقضاء على الفساد بمختلف أنواعه (الإداري والمالي والأخلاقي ...الخ).

2 تحول الدول العربية من دول مستهلكة إلى دول منتجة كما فعلت دول الآسيان خاصة أن الدول العربية تمتلك المقومات اللازمة لذلك مما يخلصها من التبعية للخارج.

3 فيما يخص التكامل الاقتصادي العربي يجب على الدول العربية النظر لموضوع التكامل فيما بينهم بجدية أكثر وإصلاح التشريعات والسياسات التي تعرقل هذا التكامل.

4 يجب على الدول العربية إعطاء قطاع التعليم أهمية أكثر والقضاء على الفساد الموجود في هذا القطاع. والاهتمام بالفرد وتعليمه وتدريبه بشكل أفضل كما فعلت الآسيان.

5 استغلال الدول العربية للموارد الطبيعية التي تمتلكها بشكل أمثل لتطوير قطاع الزراعة.

6 تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. ولاسيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاقات القائمة لأن العيب ليس في المؤسسات ولكن في آليات التنفيذ.

7 محاولة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية قدر الإمكان. والتركيز على الفوائد الاقتصادية لكل طرف عربي.

8 حيث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراته داخل الدولة العربية مع تقديم ضمانات كافية وعوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا للاستثمار داخل الدول العربية.

9 تجميد الخلافات السياسية بحيث لا تعرقل عملية التعاون الاقتصادي وتفعيل دور الجامعة العربية في تسوية تلك الخلافات.

References

1) Louay Mohammed Sayouh، Book of economic blocs and international organizations publications of Tishreen University Faculty of Economics 2018.
2) Economic development and agricultural growth in asia (wanki moon and jinmyon lee) 2010.
3) Jong-who lee and changing rhec , social impacts of the Asian crisis , new york january , 1999
4) Daily nation www.nation.co.ke (ayieko) 2018.
5) www.asean.comhttps://data.aseanstats.org/
6) Mohamed Sadek Ismail. Malaysian experience book Mahathir Mohammed and economic awakening2014
7) World Bank database 2013.
8) Ali Al-Qazwini, International and Regional Economic Integration under Globalization, Part I, Publications of the Academy of Graduate Studies, Libya 2004.
9) University of Kufa - Faculty of Management and Economics - Abdul Wahab Mohammed Jawad (Asian development model and the possibility of emulation by developing countries).2007

10) Ministry of National Economy Palestine - Report on the Industrial Mission to Singapore 2016.
11) Mamdouh Mohamed Mostafa - Ain Shams University - The strategy of localization of industries in Egypt 2004.
12) Palestine Ministry of National Economy - Report on the Industrial Mission to Singapore 2016.
13) WWW.MOE.GOV.EG/CCIMD/PDF/EDUCATION-MALAYSIA.PDF.
14) Journal of the University of Babylon, Pure and Applied Sciences, No. 3 Volume 23, 2015, the Malaysian development experience and the possibility to benefit from the Arab (Ali Ahmed Daraj)
15) Arab Democratic Center, Journal of Political Science and Law, Issue 3, 2017, article entitled Malaysian experience in sustainable development, investment in the individual and provision of capabilities.